الدراسة الثامنة:

الصومال: دراسة في الكيانية السياسية الغائبة

هاني موسى[1]

Abstract

Somalia: A Study of the State in the Absence of Statehood

The study addresses the persistent crisis of the Somali statehood building; a situation that seems endemic since independence of the country. It has been so despite the fact that all elements of statehood -internally and externally- appear to be in place, and despite the countless attempts at reformations over the past decades. The principal research problem revolves around a central question: How did the internal and external factors combine to hinder the construction of the Somali political entity?

This study is based on the hypothesis that internal and external factors intertwined, deepening and prolonging the state-building crisis. The approach adopted combines a historical method with a descriptive-analytical one, in addition to the systems analysis and structural-

[1] أستاذ مساعد في دائرة العلوم السياسية– جامعة بيرزيت– فلسطين.

functional approaches, which helped create a methodological synergy in studying the factors, interactions, and their accumulations within the context of the Somali case.

The study concluded with a number of findings, most importantly, that an amalgam of internal and external factors, causing the state of disarray which Somalia has been undergoing. Thus, the colonial rule and its legacies that Somalia failed overcome in post-independence period exacerbated ethnic and regional divisions that seriously undermined national cohesiveness and state-building and citizenship.

Keywords: Somalia, state-building, statehood, nationhood.

الملخص

عالجت الدراسة أزمة بناء الكيانية السياسية الصومالية، وهي حالة تبدو مستعصية على الحل منذ نشأة دولة ما بعد الاستقلال في الصومال، رغم وضوح عناصرها، ومفاعيلها الداخلية والخارجية، ورغم محاولات التسوية المتكررة لها خلال العقود السابقة. وقد تمحورت **الإشكالية** البحثية في سؤال رئيسي: كيف تضافرت العوامل الداخلية والخارجية في إعاقة بناء الكيانية السياسية الصومالية؟. وانطلقت الدراسة من **فرضية** تقوم على وجود تضافر بين المفاعيل الداخلية والخارجية في تعميق أزمة بناء الدولة واستمرارها. وارتكزت المعالجة على **منهجية** مركبة تجمع ما بين المنهج التاريخي والوصفي– التحليلي، إضافة إلى منهجي تحليل النظم والبنيوي– الوظيفي، وهو ما ساعد في خلق حالة من التكامل المنهجي في سياق دراسة العوامل والتفاعلات وتراكماتها ضمن الحالة الصومالية. خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** كان أهمّها وجود تضافر واضح بين العوامل الداخلية والخارجية؛ فحالة الفشل سواء المتعلقة بقدرة الدولة على تأدية وظائفها أو المتعلقة بإعادة البناء والهيكلة ارتبطت بالإرث الاستعماري قبل الاستقلال، وما أعقب ذلك من تدخلات خارجية مستمرة، ساهمت في تأجيج العامل القبلي والإثني والجهوي المتأصل على حساب الهوية الصومالية الجامعة. وتقاطع ذلك كله مع فشل

التكوينات السياسية والعسكرية الصومالية في ترميم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة استناداً على قيّم الدولة الحديثة؛ مثل المواطنة وسيادة القانون والحوكمة.

الكلمات الدّالة: الصومال، بناء الدولة، الكيانية، الأمة.

مقدمة

الصومال واحدة من النماذج التي قد تعكس الأزمة المركبة للدولة العربية "الوطنية"، نظراً لوضوح معالمها، وتشابك مفاعيلها الداخلية والخارجية؛ إذ تطورت عناصر هذه الأزمة حتى باتت تتجلى في أزمة انهيار أجهزة الدولة الصومالية عام 1991، وأزمة التعثر في إعادة تشكيلها منذ ذلك الحين، وما تبع ذلك من أزمات متعددة في بنية الدولة وأركانها تتعلق بالهوية، والتكوين الاجتماعي، والبنية المؤسساتية. وفي ظل هذا الواقع المضطرب تحولت الخارطة السياسية والجغرافية للصومال إلى كيانات **(أقاليم)** شبه مستقلة، ذات طابع إثني وقبلي وجهوي؛ مما قد أفقد هذا البلد القدرة على الموازنة ما بين التعددية والتنوع في بنيته الاجتماعية من جهة، وبقاء الدولة كإطار سياسي ووطني جامع لمكوناتها كافة من جهة أخرى. ولعل وجود الصومال في منطقة تعتبر شديدة الأهمية[1] من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية؛ جعلها عرضة لتدخلات خارجية كانت، وما زالت، جزءاً مهماً من تكوين الأزمة وديمومتها، سواء من حيث تعقيداتها، أو من حيث وصولها إلى طريق مسدود بات يعرّفها كدولة فاشلة.

تحاول هذه الدراسة، الوقوف على المُحددات الجوهرية التي حالت دون ولادة دولة صومالية جديدة، ومعالجة جميع القضايا التي أوصلت هذا البلد إلى حالة الفوضى والاحتراب الداخلي والتفكك، وتعثر المحاولات التي جرت في العقدين الأخيرين لترميم وضع الصومال، وبسط نفوذ الدولة الصومالية على أراضيها كافة؛ إذ بقيت محدودة النجاح حتى الآن. كما تحاول

---

[1] يقع الصومال في جنوب شرق القارة الأفريقية، ويعتبر القلب النابض في منطقة القرن الأفريقي، لما يتمتع به من ساحل بحري كبير على سواحل المحيط الهندي، إذ يمتد على مسافة تقرب من 3300 كم على طول الساحل، ومساحة جغرافية تزيد عن 637 ألف كم لا تشمل الأراضي المتنازع عليها مع أثيوبيا، والمقصود هنا إقليم أوغادين الذي تصل مساحته لما يقرب من 200 ألف كم. هذا الموقع منح الصومال مزايا عديدة سواء من الناحية الجيوسياسية (إشرافه على الخطوط البحرية) أو من الناحية الاقتصادية (التمتع بثروة سمكية وبحرية هائلة). للمزيد يُنظر: (الطويل، 2012، 134– 135).

هذه الدراسة قراءة الدور الذي لعبه العامل الإقليمي والدولي في زيادة تعقيد الأزمة، لا سيّما بعد انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الواحد، مع التركيز على أبرز الفواعل المؤثرة إقليمياً في الواقع الصومالي، مثل إثيوبيا وكينيا ومصر، أو المؤثرة دولياً، مثل إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى فرنسا. كما أن دراسة الحالة الصومالية قد يُساعد في الوقوف على البعد الجيوسياسي لمنطقة القرن الأفريقي في الوقت الراهن من جهة، ومحاولة قراءة التأثير الذي شكلته حالة "اللادولة" في الصومال على أزمة "القرصنة البحرية" التي تصاعدت حدّتها في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى.

تنبع أهمية البحث في الحالة الصومالية من التعرف على خصوصية هذا النموذج، لاسيّما في ظل غياب الاهتمام البحثي بأطراف المشهد العربي، والتعمق في خصائصه وجوانبه المختلفة، ومحاولة استشراف مستقبله في ضوء المتغيّرات الإقليمية المستجدة، ومنها القرصنة الصومالية في خليج عدن، والتي قد يعود أحد أسبابها إلى غياب الدولة، وبروز محاور جذب جديدة في المنطقة، ودخول مصر على خط الأزمة الصومالية في ظل تصاعد حدة الأزمة والتنافس مع إثيوبيا. كما أن الواقع الراهن الذي تشهده منطقة باب المندب وخليج عدن، وتصاعد أهميتها الجيوسياسية في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، يُعيد سؤال الدولة والفوضى في الصومال إلى الواجهة من جديد، وهذا ما تبرزه التجاذبات الإقليمية الأخيرة حول الحضور العسكري في الصومال، خاصة بين مصر وأثيوبيا، إضافة إلى المسعى الإسرائيلي للحضور في سياق المواجهه مع اليمن وإيران.

تنوعت **الدراسات السابقة** في تناولها للحالة الصومالية، بتنوع مساراتها وتركيزاتها، فدراسة **عبدي جامع**، قدّمت وصفاً موجزاً لعوامل الأزمة، حيث ربطت مشكلة الصومال بالإرث الاستعماري البريطاني والإيطالي، وكذلك بالدور الإقليمي لكل من إثيوبيا وكينيا، أما داخلياً فقد ربطت الأزمة بالعامل القبلي، معتبرةً أن العشائر الصومالية هي من العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل الصومال[1]. أما دراسة **توفيق المديني**، فقد قدّمت وصفاً تاريخياً للصراعات السياسية في كل من السودان والصومال، مركزةً على الدور الأمريكي والإثيوبي في هذه

[1] جامع، 2010، 4– 6.

الصراعات، وما يشكّله موقع الصومال الجيوسياسي من أهمية في الحسابات الإستراتيجية لهذه الدول، وانعكاسات هذا الدور الخارجي سلباً على وحدة الصومال وسلامة أراضيه[1].

وبالانتقال إلى دراسة **محمد حسين**، فقد أثارت نقاشاً مهماً حول الأزمة البنيوية للدولة الصومالية، والفجوات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكل عائقاً أمام إعادة بنائها، وتحول دون تحقيق تقدّم جوهري في مسارها السياسي والديمقراطي. بدأت هذه الدراسة نقاشها بتأصيل نظري حول متطلبات بناء الدولة بشكل عام، وذلك تمهيداً لنقاش الحالة الصومالية. وهنا أظهرت دراسة حسين أن عملية بناء الدولة هي عملية معقدة وطويلة، إذ تتطلب وجود إرادة محلية لأفراد المجتمع، وتفاهم مجتمعي داخلي، واستراتيجية وطنية شاملة، وهوية وطنية جامعة، ومجتمع مدني فاعل، يعزز عملية التنمية بمختلف جوانبها، وأحزاب سياسية داعمة في تنظيم الحياة السياسية الصومالية. وختم حسين دراسته، بتحديد الفجوات التي تعيق عملية بناء الدولة الصومالية، ومنها، المحاصصة القبلية في النظام السياسي، ونظام الحكم الفدرالي الذي عزّز من وجود كيانات صومالية شبه مستقلة، إضافة إلى ضعف المجتمع المدني، واستشراء الفساد في ظل المصالح التجارية لرجال الأعمال[2].

وبالنظر إلى دراسة **صهيب محمود**، فقد جاءت في سياق تحليل تاريخي لنشأة الدولة الصومالية، واستقلالها، ومحاولة قراءة العوامل المؤثرة في انفصال "صوماليلاند" مجدداً عام 1991[3]. إذ يرى محمود، أن نشأة الدولة الصومالية كانت مأزومة، نظراً للدور الذي لعبته القوى الاستعمارية، وبالتحديد بريطانيا وإيطاليا، في ترسيم حدودها، وبناء الكيان الصومالي على بُنى تقليدية (قبلية وعشائرية) وليس بُنى مؤسسية حديثة؛ الأمر الذي انعكس سلباً على تماسك المكونات المجتمعية والجهوية، وأضعف البناء الوطني الجامع، وأدخل الصومال في صراعات داخلية وخارجية مريرة ومعقدة[4].

---

[1] المديني، 2012، 166– 178.

[2] حسين، 2022، 7– 11، 19– 20.

[3] يقصد بمفهوم صوماليلاند ذلك الجزء الذي خرج عن سيطرة الحكومة المركزية في مقديشو عام 1991، وعاد إلى وضعية الانفصال كما كان قبل استقلال الصومال عام 1960، وبات منذ عام 1991 يُعرف بجمهورية أرض الصومال.

[4] محمود، 2022، 42– 44.

وتناولت دراسة **عبد السلام بغدادي**، تطورات الأزمة الصومالية في العقد الأول من الألفية الحالية، وأهم الفواعل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها. وقد استهل البغدادي دراسته بالعودة إلى إرهاصات نشوء التيار الإسلامي في الصومال؛ وما أعقب هذه النشأة من صراع على السلطة بين مكونات هذا التيار والسلطات الحاكمة في مقديشو، وامتدادات ذلك إقليمياً ودولياً. هذا التشابك وفقاً للبغدادي بين الداخل والخارج، أوجد انقسامات جديدة في الولاءات، وخلق صراعات بين مكونات التيار الإسلامي نفسه[1]، ممّا عمّق من أزمة ومحنة الدولة الصومالية[2]. وفي السياق ذاته، برزت دراسة **أحمد محمود**، التي تناولت بتفصيل أكثر الموقف الإثيوبي والأمريكي من الحكم الإسلامي في الصومال عام 2006، والدوافع الكامنة خلف موقف كل منهما، وما أعقب ذلك من تدخل الطرفين عسكرياً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ لتقويض هذا الحكم. إذ قد يشكل هذا التغيير في أركان الحكم تهديداً لمصالح البلدين، وإعادة قضية الاحتلال الإثيوبي لإقليم أوغادين الصومالي إلى الواجهه من جديد[3].

ورغم أهمية تناول الدراسات السابقة للعاملين الداخلي والخارجي، كلٌ على حدا، وأهمية وخصوصية كل مرحلة تاريخية؛ إلا أن القراءة الشمولية للحالة الصومالية قد تعطينا فهماً أفضل لصيرورة الدولة ومسارها ومآلاتها المستقبلية.

كما أن زجّ الصومال في الصراعات الإقليمية والدولية، ومنها الصراع الحالي بين مصر وإثيوبيا، وتصاعد حدة المواجهة في منطقة باب المندب وخليج عدن– لا سيّما في الآونة الأخيرة– وعدم فكفكة أزماته الداخلية، يُعيد طرح أسئلة عديدة مُلحة، لعل أبرزها: **كيف تضافرت العوامل الداخلية والخارجية في إعاقة بناء الكيانية السياسية الصومالية؟**. ومن هذا السؤال المحوري تبرز التساؤلات التالية:

---

[1] ضمّ التيار الإسلامي في الصومال مكونات عديدة، كان أبرزها: المحاكم الشرعية، والاتحاد الإسلامي، وتنظيم شباب المجاهدين، والتي تمكّنت في مطلع الألفية الحالية من تكوين مظلة واحدة تجمعها تمثلت في اتحاد المحاكم الإسلامية، والتي تولت الحكم عام 2006، قبل أن يتم الإطاحة بها من قبل أطراف حكومية سابقة بدعم من أثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ضوء ذلك تبلورت في الصومال قوتين جديدتين، على أنقاض اتحاد المحاكم الإسلامية، الأولى يقودها الرئيس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية شريف شيخ أحمد، والثانية يقودها الشيخ طاهر حسن عويس رئيس الإتحاد الإسلامي بجانب تنظيم شباب المجاهدين.

[2] بغدادي، 2010، 128– 134.

[3] محمود، 2007، 195– 203.

– ما دور العامل الداخلي في امتداد الأزمة واستمرارها؟

– ما دور التدخلات الخارجية في تكوين أزمة الدولة الصومالية وتشعبها؟

– كيف شكّل الصومال نموذجاً لدراسة تجارب الدول الفاشلة؟

تنطلق الدراسة من **فرضية أساسية** مفادها، أن هناك تضافراً بين المفاعيل الداخلية والخارجية في تعميق أزمة بناء الدولة الصومالية واستمرارها. فالإرث الاستعماري قبل الاستقلال، وما أعقبه من تدخلات خارجية مستمرة، ساهمت في تأجيج العامل القبلي والإثني والجهوي على حساب الهوية الصومالية القومية **(الوطنية)** الجامعة.

ترتكز هذه المعالجة على **منهجية** مركبة، تجمع ما بين المنهج التاريخي والوصفي– التحليلي، إضافة إلى منهجي تحليل النظم والبنيوي– الوظيفي، وهو ما قد يُساعد في خلق حالة من التكامل المنهجي التي تُلبي الاحتياج البحثي في سياق دراسة العوامل والتفاعلات وتراكماتها في سياق الحالة الصومالية.

ستتم معالجة إشكالية الدراسة وأسئلتها، واختبار الفرضية المطروحة، عبر مبحثين رئيسيين؛ الأول يقدّم تأصيلاً نظرياً ومفاهيمياً، يربط الدراسة بسياقها المعرفي، ويُهيىء الدراسة لنقاش الحالة الصومالية، وبناء استنتاجاتها وتوصياتها. أما المبحث الثاني سيتناول العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مسار الأزمة، محاولاً اظهار كيف أسهم تدّاخلها في إعاقة بناء الكيانية السياسية في الصومال.

المبحث الأول: استهلال نظري ومفاهيمي

تحاول الدراسة في هذه المساحة الضيّقة ضبط مفاهيمها الأساسية، وتقديم إطلالة نظرية موجزة حول الدولة الفاشلة، ومتطلبات بناء الدول بشكل عام، وذلك بهدف محاولة وضع الصومال ضمن مقاربة علمية دقيقة.

تتسم الدولة الحديثة بأطرها السياسية والقانونية والتنظيمية الجامعة، التي تدير من خلالها جماعة بشرية معينة، بغض النظر عن حجمها وتجانسها، ضمن حيز جغرافي محدد، تمارس فيه سيادتها على هذه الجماعة، من خلال امتلاكها السلطة العليا، والحق الحصري في ممارسة العنف المشرّع قانوناً، بما يُمّكنها من تحقيق الاستقرار والأمن والتقدم في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. إذ شهدت الدولة الحديثة، منذ ولادتها في القرن السادس عشر وحتى الآن،

تطوراً مهماً في أدوارها ومهامها وعلاقاتها مع مجتمعها، حتى باتت تستند في مصادر قوتها على شرعية مجتمعية وقانونية ومؤسساتية، تمكنها من تحقيق المواطنة والتوازن بين مكوناتها[1]. فمن خلال الشرعية السياسية، والآليات الديمقراطية، والتغييرات المستمرة التي تدخلها في النظام السياسي، تحافظ الدولة على ديمومة احتكارها لأدوات العنف المشرّع قانوناً[2].

كانت نشأة الدولة الحديثة نتاج تطور تاريخي أو جغرافي أو نتاج تعاقد مجتمعي، جعل من الدولة مؤسسة اجتماعية ومنظومة سياسية، تتميز بسيادتها على إقليم وشعب تنازل طواعية عن جزء أو عن كامل حقوقه الطبيعية، كي تحقق له الحماية والأمن. أما خارجياً فالدولة تمارس سيادتها مع الفواعل المختلفة بقبول المجتمع الدولي واعترافه بها[3].

واجهت الدولة الحديثة تحديات كثيرة، أدت إلى حدوث تحوّلات بنيوية أضعفتها– وإن بتفاوت– منذ ولادتها في مؤتمر وستفاليا عام 1648 وحتى الآن، إذ حدّت من سيادتها وسلطتها الفعلية في السيطرة على مكوناتها وحدودها، وفي بعض الحالات هددت سيادتها وبقاءها كدولة موحدة، ومن أبرز هذه التحديات، تحدي العولمة، وتحدي الشرذمة. ولعل واقع الدولة في العالم العربي، من حيث النشأة وحداثة التجربة، جعل تأثير هذه التحديات بدرجة أكبر، وذلك بالنظر إلى واقع الحكم، وطبيعة النخب السياسية، وفشل عمليات الدمقرطة والتحوّل الديمقراطي فيها، وضعف مناعتها الذاتية بشكل عام[4].

إنّ عدم مرور الدولة في العالم العربي بمراحل التكوين والنضوج الطبيعي، أدى إلى حدوث التباسات في المفهوم والممارسة، وهذا يظهر في حالة الخلط بين الدولة والسلطة في الوعي الجمعي العربي، وتحديداً لدى التكوين الاجتماعي الأبرز وهو القبيلة. وهذا مرتبط في أحد جوانبه بعدم استقلالية الدولة عن أجهزتها ومؤسساتها، ووجود حالة من التماهي بينها وبين شخص الحاكم، كما قد يرتبط ذلك بالدور التاريخي الذي لعبته السلطة في بناء الدولة في

---

[1] عبد الرضا، 2016، 17– 38.

[2] هاي وآخرون، 2019، 34.

[3] علي، 2017، 4.

[4] الزعبي، 2011، 259.

العالم العربي؛ الأمر الذي جعل الفصل بينهما مهمة شائكة وصعبة، وأوجد حالة من التلازم بينهما في التعرض للأزمات ومواجهتها[1].

وبالنظر إلى سلوك الدولة العربية في التعامل مع الأزمات، يُلاحظ أن سلطتها تُعبّر عن أحد المكونات الاجتماعية أو الجهوية على حساب المكونات الأخرى، أي أنها تقوم بزجّ نفسها كطرف في النزاع الذي قد يمثل أحد مكوناتها، بدلاً من الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف الداخلية والخارجية كافة. هذا الدور الضيّق والمحدود أفقدها الاستقلالية التي تمنحها القدرة على التأثير الإيجابي في واقعها الاجتماعي والسياسي والثقافي، وجعلها تصبح جزءاً من الأزمة وليس الحل[2]. وعلى الأغلب فإن هذا الواقع أدى إلى تغليب المنافع الضيّقة على المنافع العامة في الدولة العربية، وفهم الدولة والسلطة كمكتسب يمكن تقاسمه.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول قومية في نهاية الحرب الباردة، وتفجّر النزاعات والأزمات في الكثير من الدول، أدى ذلك إلى بروز ظواهر جديدة لأشكال الدول، وضعتها ضمن تصنيفات متقاربة، لكنها متعددة الأبعاد، كان أبرزها: دول قوية، ودول ضعيفة، ودول هشة، ودول فاشلة[3]، وهنا لا بُدّ من الوقوف على أهم المعايير التي استخدمت في هذا التصنيف، وذلك بغرض فهم واقع الدولة الصومالية بشكل دقيق.

هناك معايير عامة تُستخدم في الحكم على الدول من حيث القوة والضعف والهشاشة والفشل، أبرزها: مدى قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها، وضبط حدودها، وحماية أراضيها، ومدى قدرتها على تحقيق التنمية والإزدهار، وكذلك العدالة في توزيع الموارد المتاحة، ومدى تمكينها للأفراد من المشاركة في العملية السياسية، واحترامها للحريات الأساسية، والتسامح مع المعارضة، وتقبّل التنوع والاختلاف. هذا إلى جانب، مدى فاعلية المجتمع المدني فيها، ومدى وجود بُنى تحتية متطورة، والمقصود هنا، شبكة المواصلات والاتصالات، إضافة إلى المدارس والجامعات والمستشفيات[4].

---

[1] صالح، 2020، 211.

[2] غليون، 2015، 139– 140.

[3] صالح وآخرون، 2022، 297.

[4] Rotberg, 2003, 3- 4.

وبالنظر إلى سمات الدول القوية، يُلاحظ أداؤها الجيد في الجوانب المذكورة أعلاه، فهي تسيطر على كامل إقليمها، وتوفر مستويات عالية من الأمن لمواطنيها، وتحمي الحريات السياسية والمدنية لأفرادها، وتحتل مرتبة متقدمة في مؤشر التنمية البشرية، ومرتبة متدنية في مؤشر الفساد. كما تتميز هذه الدول بسيادة القانون، واستقلالية القضاء، وتوفر بيئة آمنة للفرص الاقتصادية والاستثمار[1].

وفي سياق وصف الحالات المتعثرة وغير القادرة على تأدية وظائفها بشكل فعّال، برز مفهوم الدولة الضعيفة أو الهشّة خلال تسعينيات القرن الماضي، من خلال فشلها في تحقيق التنمية، وذلك نظراً لضعف بنيتها المؤسساتية، وتفكك بنيتها المجتمعية، وضعف جهازها القضائي، وعدم استقرار أوضاعها السياسية والأمنية. كما تتسم هذه الحالات بتفرد شخص أو جهة واحدة بالحكم، وطغيان النزعة الأبوية في إدارة الدولة، وغياب الشرعية المجتمعية، وضعف الولاء والانتماء للدولة، وهشاشة المواطنة، وتصاعد وتيرة الانقسامات والنزاعات الداخلية، والتي قد تصل أحياناً إلى حد الحرب الأهلية[2]. كما تصيب هذه الحالة من الضعف مؤسسات المجتمع المدني؛ إذ تفقد الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية والنخب المحلية القدرة على الاستجابة والتدخل، ولعب دور فعّال في معالجة المطالب المجتمعية؛ مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات والتوترات الداخلية[3].

ومن ضمن النقاشات السياسية والأكاديمية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، برز كذلك مفهوم الدولة الفاشلة، رغم وجود حالات فشل عديدة في أزمنة سابقة، وقد تنوّعت المدارس التي تناولته، بين سياسية وقانونية واجتماعية، وهو ما يُفسر تعدد أبعاده، والدلالات التي قد يحملّها. إذ يُشير هذا المفهوم بشكل عام إلى انهيار مؤسسات الدولة، وهياكل سلطتها المسؤولة عن فرض القانون والنظام، مما يُفسح المجال أمام نشوب صراعات تُهدد السلم الأهلي والاستقرار، وتثير الفوضى في أرجائها. وفي هذه الحالة قد تفقد الدولة جزءاً من أراضيها، وتتعرض للتفكك[4]، وذلك في ظل عدم امتلاكها سيطرة فعّالة على كامل إقليمها وشعبها، وفقدانها

(1) Rotberg, 2003, 4.
(2) Osagile, 2007, 691- 693.
(3) Brimbeuf& Rocamora, 2020.
(4) Thurer, 2008, 1- 2.

احتكار وسيلة العنف المشرّع قانوناً، وعدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها[1]. أما خارجياً، تواجه الدول الفاشلة[2] أزمة في تمثيلها السياسي والدبلوماسي، حيث تفقد هيئاتها التمثيلية القدرة على القيام بوظائفها ومهامها، كما تفقد ثقة المجتمع الدولي بها، ورغم احتفاظ دولها بالأهلية القانونية، إلا أنها تصبح غير قادرة على ممارستها من الناحية الفعلية[3].

ونظراً لتنوع المعايير التي تستخدم في قياس فشل الدول، بين اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، يعتبر نزوح السكان بشكل جماعي، وتعرضهم للقتل، ووقوع انتهاكات إنسانية جسيمة بحقهم، وسيطرة مكوّن عرقي واحد على أجهزة الدولة، وإقصاء المكونات الأخرى من المشهد السياسي، وحرمانها من التنمية، وتركيزها في منطقة واحدة فقط، من المعايير المهمة الدالة على فشل الدولة. يُضاف إليها، غياب الضوابط القانونية في تعامل الأجهزة الأمنية مع المجتمع، وتصرّفها كدولة موازية للدولة الأم، وقد يزداد هذا الواقع تعقيداً في ظل التدخلات الخارجية التي تُعتبر محدداً من محددات الفشل. وتتفاوت هذه القضايا بين الدول الفاشلة، إذ يصعب التعامل معها كوحدة واحدة أو كحالات متشابهة في أوضاعها الداخلية والخارجية[4].

وفي الوقت الذي حظيت به كذلك معايير ضعف الدول أو فشلها بحيز مهم ضمن النقاشات الأكاديمية والبحثية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، برزت كذلك نقاشات أخرى موازية في أهميتها حول متطلبات بناء الدول وإعادة اصلاحها. وقد برز في هذا السياق مفهوم "**فرانسيس فوكوياما**"، الذي أشار إلى أن بناء الدولة هي عملية اصلاح مؤسساتها القائمة، وتجديدها، ونقلها من حالة الضعف إلى حالة القوة، إضافة إلى بناء مؤسسات جديدة تكون فاعلة في تأدية وظائفها، سواء في مجال وضع السياسات العامة، أو إصدار الأنظمة والقوانين، أو توفير متطلبات الأمن والتعليم، أو الدفاع عن المجتمع من الأخطار الخارجية[5].

أما دراسة "**داليا رشدي**"، فقد أشارت إلى أن إعادة بناء الدول تتطلب معالجات بنيوية وهيكلية في ذات الوقت، من خلال بناء مؤسسات وطنية تحظى بالشرعية والقبول المجتمعي،

---

(1) Foreign Policy, 2006, 52.

(2) من الأمثلة التي برزت بعد الحرب الباردة كدول فاشلة: الصومال، ليبيريا، سيراليون، رواندا، السودان، وما زال بعضها يُعرّف كذلك.

(3) Thurer, 2008, 2.

(4) الزعبي، 2011، 263.

(5) فوكوياما، 2007، 9– 11.

وإصلاح هياكل الدولة العامة، بما يعزز من كفاءتها وفاعليتها. ينعكس هذا البناء والإصلاح إيجاباً على الأداء الوظيفي للسلطة أو النظام السياسي، سواء في توفير السلع العامة، أو ممارسة السيادة واحتكار العنف، أو احتواء جميع الأطراف المتنازعة ودمجها داخل المجتمع. كما تشمل عملية إعادة البناء العمل على المسارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجانب المسارين السياسي والأمني، فإصلاح النظام السياسي، والتقدم نحو الديمقراطية، وبناء مؤسسة عسكرية وشرطية وفق أسس مهنية ووطنية، وإعادة هيكلة العلاقات المدنية– العسكرية، هي عملية غير منفصلة عن إعادة الإعمار، وبناء اقتصاد مستقل، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وهذا البناء لا يستقيم دون الاحتكام إلى منظومة من القيم والمبادئ والقواعد الدستورية، التي تشكل الأساس لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وتحقيق السلام والاستقرار، وبناء الهوية الجامعة. وبالتالي، فإن الخروج من حالة ضعف الدول أو فشلها قد يتطلب بالدرجة الأولى استقرار الأوضاع بكل الأبعاد، وتحقيق المصالحة الوطنية والاجتماعية، من خلال العدالة الانتقالية وبناء عقد اجتماعي جديد[1].

وبالانتقال إلى دراسة "**رينيه جروتهويس**"، فقد تناولت أهمية أن تسير عملية البناء في مسارين مترابطين؛ الأول بناء الأمة، والثاني بناء الدولة. إذ يصعب وفقاً لها نجاح المسار الثاني دون العمل بالتوازي على المسار الأول، وذلك لبناء مجتمع متماسك، بتجاوز الانقسامات الإثنية والعرقية والجهوية، وخلق شعور بالانتماء الوطني، وهذا من شأنه أن يعزز من شرعية السلطة السياسية ومؤسسات الدولة، ويجعلها أكثر استقراراً وتجذراً. فوفقاً لدراسة "**جروتهويس**"، فإن الجهات الفاعلة في بناء الدولة هم الممثلين السياسيين المنتخبون، أما قادة المجتمع والجماعات الفرعية، على اختلاف مسمياتها، هم الفاعلون الرئيسيون في بناء الأمة. كما أن الممثلون السياسيون يقع على عاتقهم بناء المؤسسات في الدولة وفقاً لمعايير عالمية، معترف بها ومتفق عليها، وذلك لضمان النزاهة والشفافية وغياب الفساد، في المقابل تستند عملية بناء الأمة على مرجعية ذاتية، فالقادة والجماعات المشاركون في البناء هم القادرون على تحديد مصيرهم، وبناء هويتهم الجامعة، وتطوير شعورهم بالإنتماء والولاء للأمة والدولة معاً[2].

---

[1] رشدي، 2016، 11– 13.

[2] Grotenhuis, 2016, 79- 80.

ختاماً، تحتاج عملية البناء حتى تكون ضمن رؤية شاملة إلى دعائم وركائز عِدة أهمها: وجود توافقات وتفاهمات داخلية بين أفراد المجتمع حول التنظيم السياسي الذي يُلبي طموحاتهم وتطلعاتهم، وهذا يتطلب تحديد استراتيجية شاملة لبناء مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية، وإن بصورة تراتبية أو تدريجية عبر التركيز على جانب ثم الانتقال للجوانب الأخرى تباعاً، وفق أولوية متفق عليها. كما تحتاج عملية البناء إلى ركيزة ودعامة المجتمع المدني، الذي يساعد في تمكين المؤسسات، وربطها بالمجتمع، وقد يكون للمؤسسات التعليمية والإعلامية والحزبية دوراً مهماً في هذا السياق. وهذا المسار البنائي يصعب فصله عن السياقات الثقافية والتاريخية، وكذلك عن البنية الاجتماعية، والطبيعة الجغرافية، والفضاء الجيوبوليتيكي للدولة[1].

المبحث الثاني: أزمة الكيانية السياسية الصومالية المُستدامة

يُناقش هذا المبحث العوامل الداخلية والخارجية التي تُعيق بناء الكيانية السياسية الصومالية، مركزاً على أبرز العوامل الجوهرية المؤثرة في مسار الأزمة، ومتدرّجاً في النقاش من أزمة النشأة والدور الاستعماري والعامل القبلي والنظام السياسي، وصولاً إلى العامل الخارجي الإقليمي والدولي.

▪ المطلب الأول: عوامل داخلية

يُوضح هذا الجزء من الدراسة أزمة الدولة الصومالية، من خلال نقاش ظروف نشأتها، وصيرورة بنائها، وأبرز الفواعل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في أدائها، وكذلك في مسار تطورها، وصولاً إلى انهيارها عام 1991. ومن خلال هذا الاستعراض التحليلي للأزمة البنيوية، تحاول الدراسة قراءة تأثيرها على علاقة المكونات الصومالية ببعضها البعض من جهة، وعلى علاقتها بالدولة من جهة أخرى.

– عدم تجاوز أزمة النشأة والتكوين

لم تكن نشأة الدولة العربية القطرية **(الوطنية)** نابعة من صيرورة اجتماعية طبيعية، تطورت في سياق تفاعلات داخلية إلى كيان سياسي، بل ظهرت في غضون فترة زمنية وجيزة بصفتها

[1] حسين، 2022، 9– 11.

كيان من صنع النظام الاستعماري الأوروبي. وقد استلهم هذا الكيان جُل بُناه وأجهزته من قبل هذا النظام، دون مراعاة المصالح الوطنية للمجتمعات المحلية؛ مما جعل الدولة تعبّر عن سيادة ثقافة أجنبية أوروبية وليس تعبيراً عن سيادة ثقافة محلية خاصة، تعكس ثقافة المجتمع بكل تكويناته الاجتماعية والحضارية. وهذا الكيان الوليد لم يُشكل تجاوزاً للبنى العصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية، الأمر الذي جعل تصرفاته محكومة بتوجيهات بعض القوى الاجتماعية التي توظّف الدولة في مواجهة العصبيات والقوى المحلية الأخرى؛ وهذا ما أدى في بعض الحالات إلى فشل الدولة، وتحولها إلى أداة تفرقة، بدلاً من أن تشكّل إطاراً جامعاً وموحداً لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية[1].

ساهمت أزمة النشأة، التي شكّلت إرثاً ثقيلاً، في ضعف البناء المؤسسي العام للدولة العربية، وهشاشة نظامها السياسي، وذلك في ظل عدم استكمال الصيرورة الاجتماعية والمؤسسية للمجتمعات العربية، وانفصال الدولة بتركيبتها المصطنعة عن واقعها المحلي. فما زال مفهوم الدولة بصيغتها الحديثة غير مستقر في الوعي الجمعي لدى شرائح معينة من المجتمع العربي، وهذا ما سهّل توظيفها كأداة بيد النخبة الحاكمة لضمان بقائها في السلطة، وعدم امتلاكها استقلالية ذاتية عنها **(النخبة)**، مما قد يفسر تعثر الحياة الديمقراطية، وغياب التداول السلمي والدوري والمنتظم للسلطة، وسيادة أنماط حكم تقليدية؛ عائلية وقبلية ودينية[2]. وعلى الأغلب أن هذا ما يتجلى بكثير من العناصر الآنفة الذكر في الحالة الصومالية.

تعود بدايات تشكّل الدولة الصومالية "الحديثة" إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي وقعت فيها الصومال تحت وطأة المستعمر الأوروبي، حيث تقاسمت القوى الأوروبية في مؤتمر برلين عام 1884، بالتعاون مع قوى أفريقية، أرض الصومال. إذ احتلت إيطاليا الجزء الجنوبي من هذا البلد، فيما احتلت بريطانيا الجزء الجنوبي الغربي والجزء الشمالي، أما فرنسا فقد احتلت المنطقة التي باتت تُعرف اليوم بدولة جيبوتي، والتي كانت قبل ذلك جزءاً من الأراضي الصومالية التي احتلتها بريطانيا. لم يكن استقلال الصومال عام 1960 محصلة لعودة أو تحرر جميع هذه الأراضي، بل كان محصلة ترتيبات استعمارية

---

[1] عبد الرضا، 2016، 97– 103.

[2] عبد الرضا، 2016، 108– 112.

خاصة، غيّرت من معالمه التاريخية والجغرافية. فمن جهة تمّ دمج الجزء الذي احتلته إيطاليا مع الجزء الذي احتلته بريطانيا لإنشاء الجمهورية الصومالية **(الدولة الوطنية)**، ومن جهة ثانية تمّ اقتطاع الجزء الفرنسي **(جيبوتي)** ومنحه الاستقلال التام، وقد ازدادات الأزمة تعقيداً بضم إثيوبيا لإقليم "أوغادين"[1] بمساعدة بريطانيا، وكذلك بضم أجزاء من أراضي جنوب وغرب الصومال، المعروفة باسم "أنفدي"[2]، إلى كينيا[3].

أدى تقسيم الصومال إلى خمسة مناطق، وفرض نظم إدارية وقانونية مختلفة عليها، ومنح كل منها سيادة ذاتية ضمن الحيز الجغرافي الخاص بها، إلى تفتيت البنية الاجتماعية والثقافية للصوماليين، الذين تحولوا من مجتمع واحد إلى مجتمعات متعددة في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، إضافة إلى الجمهورية الصومالية الناشئة عام 1960. وقد انعكس هذا التقسيم سلباً على علاقة المكونات الصومالية ببعضها البعض من جهة، وعلى علاقتها بالدولة الوليدة من جهة ثانية، وكذلك انعكس سلباً على علاقة الجمهورية مع الدول المجاورة، لاسيّما المذكورة آنفاً (ديرسو، 2010، 10). ومن الواضح أن السياسة الاستعمارية التي طُبّقت على الصومال تعمّدت إهمال الاعتبارات العرقية والدينية والجغرافية في عملية التقسيم، وما أعقبها من ترسيم حدودي مع الدول المجاورة[4].

عند ولادة الجمهورية الصومالية بعد مؤتمر مقديشو عام 1960، والذي أفضى إلى اتحاد الصومال البريطاني **(إقليم صوماليلاند)** مع الصومال الإيطالي **(إقليم الجنوب)**، وذلك بعد استقلالهما بيوم واحد، حدثت إشكاليات عديدة في هذه المرحلة التأسيسية، منها ما هو قانوني ودستوري؛ تمثل في هشاشة الإطار القانوني للوحدة بين الإقليمين، وظهر ذلك بوجود اتفاقيات ثنائية بينهما، والتي لم تعرض على السلطات المختصة داخل كل إقليم للمصادقة عليها حسب الأصول، هذا إلى جانب عدم نزاهة عملية الاستفتاء التي جرت بعد الاستقلال على دستور الجمهورية في 20 حزيران 1961. وكان من الإشكاليات ما هو فني وهيكلي، وذلك يتمثل في تعثر الصوماليين في توحيد النظم الاجتماعية والقانونية والإدارية بين الإقليمين، وبناء مؤسسات

---

[1] للمزيد حول إقليم "أوغادين" يُنظر: (الطويل، 2012، 136).

[2] وردت هذه التسمية في (عيسوي، 2009، 142).

[3] المديني، 2012، 150– 151.

[4] Mariam, 1964, 216.

مشتركة جامعة، وقد يُعزى ذلك لاستمرار التأثر بالإرث التاريخي المتباين بينهما. ومن الناحية الثقافية، فقد أخفقت القوى الصومالية في بناء أمة صومالية واحدة، أساسها القانون والمواطنة والولاء للدولة، وذلك بالرغم من القواسم المشتركة التي يتسم بها المجتمع الصومالي. أما من الناحية السياسية، لوحظ غياب التوزيع العادل للسلطة بين الإقليمين، وقد تمثّل ذلك في استحواذ الجنوبيين على جُل المواقع العليا في الجمهورية، سواء التنفيذية أو التشريعية، واستحواذهم كذلك على مركز صنع القرار فيها، لاسيّما في ظل وجود العاصمة الإدارية والسياسية لها في الجنوب **(مقديشو)**، وبُعدها آلاف الأميال عن إقليم الشمال[1].

يُلاحظ مما سبق، أن نشأة الدولة الصومالية لم تكن انسيابية أو طبيعية، كما لم تكن نتاج تعاقد مجتمعي، بل جاءت في سياق انتهاء حقبة استعمارية مريرة، وهو ما جعل نشأتها غير متسقة مع الواقع الصومالي بأبعاده التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، وكانت متسقة أكثر مع حسابات وترتيبات استعمارية خاصة[2]. يظهر ذلك بشكل واضح في ترسيم الحدود، وتصميم النظام السياسي، وإنشاء المؤسسات، ومحاكاة الدولة القومية الأوروبية، سواء في مأسسة النظام على المركزية أو ظهور علاقات وبنى سياسية واجتماعية جديدة على حساب البنى المحلية والوطنية القائمة. أدت مركزية الدولة لاسيّما في احتكار العملية السياسية، والتفرد في السيطرة على الموارد الاقتصادية، إلى تأجيج صراعات بين الجماعات الصومالية المختلفة على أجهزتها ومقدّراتها، وذلك سعياً منها لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية ذاتية، وهنا أصبحت العشائر أهم الأدوات التي وظّفت في هذا السياق، لما تملكه من حضور وتأثير بارز في الساحة الصومالية، وكذلك لما حظيت به من دعم القوى الاستعمارية[3].

كان من أبرز تجليات أزمة النشأة، الدخول في نزاعات حدودية مع دول الجوار، والتي جعلت الدولة الصومالية مُحاطة ببيئة عدائية منذ الاستقلال، ويظهر ذلك في الحروب المتعددة التي وقعت مع الجارة إثيوبيا في ستينيات[4] وسبعينيات القرن الماضي، والتي أدخلت الصومال في مراحل لاحقة بأزمات داخلية هددت وحدته واستقراره. إذ فقد النظام السياسي القدرة على

---

[1] محمود، 2022، 49– 52.

[2] توريري، 1995، 15.

[3] ديرسو، 2010، 11.

[4] جامع، 2010، 5.

التحكم والسيطرة والاختراق، لاسيّما في الجانبين الاقتصادي والأمني ومتطلبات المجتمع، وتمثّل ذلك في ارتفاع الأسعار، وتراجع قيمة العملة الوطنية، واتساع نطاق السوق السوداء، وعدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، وفقدان الأمن مع تزايد الانقسامات الداخلية، وازدياد انتشار السلاح بيد العشائر، التي شكّلت مجموعات وميليشيات مسلحة مناهضة للدولة؛ وهو ما أدى إلى اتساع الهوة بين شمال الصومال وجنوبه، وإعادة الصومال إلى مرحلة ما قبل الاستقلال[1]. هذا الواقع، ما انفك يتجلى في أزمة الصومال "المستعصية" على الحل، وهو ما سيتضح أكثر في النقاشات اللاحقة من هذه الدراسة.

– طغيان العامل القبلي

يتسم المجتمع الصومالي بتركيبته القبلية والعشائرية والجهوية، ونمط انتاجه القائم **(الرعوي)**[2]. إذ ينحدر الصوماليون في غالبيتهم من جماعات رعوية على شكل قبائل[3]، متفاوتة في حجمها وتأثيرها السياسي والاجتماعي، وكذلك في توزيعها، وفي داخل كل قبيلة هنالك وحدات أخرى أصغر حجماً تُعرف بالعشائر والبطون والأفخاذ. تُصنّف القبائل الصومالية في معظمها ضمن مجموعتين رئيسيتين، الأولى يطلق عليها ساب، والثانية يطلق عليها "صمالي"[4]، وداخل كل منها يوجد مجموعات قبلية فرعية عديدة، مثل قبائل ديجل ومرفلة البارزتين ضمن مجموعة ساب، وقبائل هوية ودر وإسحاق وداورد البارزة ضمن مجموعة صمالي. يتفرع عن هذه القبائل البارزة قبائل أصغر حجماً، إضافة إلى العشائر والبطون والأفخاذ، وهو ما شكّل لوحة اجتماعية فسيفسائية على شكل هرمي، جعلت الفرد الصومالي متعدد الانتماءات والولاءات والهويات الفرعية[5].

---

[1] الطويل، 2012، 137.

[2] يشترك الصوماليون في لغة واحدة، وكذلك في انتماء غالبيتهم للمذهب الإسلامي السني– الشافعي. للمزيد يُنظر: (أحمد، 2019، 110).

[3] جيدي، 2011، 209.

[4] للمزيد حول المجموعات القبلية الصومالية الرئيسية والفرعية وتوزيعها الجغرافي يُنظر: (الفكي، 2018، 53– 72).

[5] علي، 2007، 178– 181.

لقد أخذ الصراع في الصومال مستويات وأبعاد متعددة ومعقدة، فقد يقع الصراع بين قبيلتين، وقد يحدث بين عشيرتين داخل القبيلة الواحدة، وقد يمتد الصراع إلى ما دون ذلك من التصنيفات والوحدات الاجتماعية التي تتكون منها التركيبة الصومالية[1].

أفرزت البنية الاجتماعية في الصومال، بتركيبتها القبلية والعشائرية، مجتمعاً رعوياً مجزءاً، وبثقافة سياسية مغلقة. فهناك منظومة من التقاليد والمعتقدات والميول الخاصة به، التي يتمسك بها، وهي ذات تأثير سلبي على عملية بناء الدولة الصومالية، منها ثقافة حمل السلاح، والعفوية، والحرية المطلقة، والتمرد على النظام أو المؤسسة، وعدم الخضوع لسلطة مركزية، والتعامل مع اللحظة الراهنة دون مراعاة الماضي أو المستقبل، والميل إلى العنف في الحصول على الثروة والسلطة. كما تعتبر قضايا الفوضى والسرقة وعدم احترام الممتلكات العامة ظواهر سلبية منتشرة في هذه المجتمعات، التي اعتادت على عدم وجود سلطة أو دولة مركزية تمارس العنف المشرّع قانوناً. كل ذلك ساهم في إضعاف الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع، وجعلها ثقافة مفككة، وهو ما يتجلى في ضعف التنشأة على الهوية الوطنية الجامعة، وضعف الانتماء العام للوطن الصومال، وغياب فكرة الدولة في الوعي الجمعي، وهشاشة البنى المؤسسية والتنظيمية لدى هذه المجتمعات[2].

وبشكل عام هناك فوارق جوهرية بين طبيعة النظام القبلي ونمط الحكم الخاص به، وبين منظومة الحكم السائدة في الدولة الحديثة. فالسلطة التي تمارسها القبيلة هي سلطة لا تعدو كونها بدائية ومتوارثة، فلكل قبيلة مجموعة من القوانين العرفية الخاصة بها، وكذلك "مجلس للقضاء القبلي"[3]، يشبه في دوره– وإن بتفاوت– السلطة القضائية، لكن يفتقر هذا المجلس إلى وجود معايير تنظم عملية اختيار أعضائه، وآلية عمله. من جانب آخر، تمارس القبيلة سلطتها ضمن نطاق ضيق، نظراً لعدم وجود بنية مؤسساتية ومنظومة سياساتية شاملة، فدورها غير فعّال في جوانب مهمة للمجتمع مثل التعليم والصحة والاقتصاد، وكذلك في عدم توفر أسس واضحة تنظم توزيع الموارد المحدودة مثل المياه، واستخدام المواشي والمراعي. كما يغلب

---

[1] علي، 2007، 181.

[2] جيدي، 2011، 202– 212.

[3] تجدر الإشارة أن لكل عشيرة في الصومال "مجالس عرفية" تتشكّل في حالات الضرورة للبت في المنازعات، وتستمد قوانينها من الأعراف المستندة إلى الشريعة الإسلامية. للمزيد يُنظر: (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 139).

على القبائل صفة التنقل وعدم الثبات، وهو ما قد يُفسر غياب الحكم المركزي في الحالة الصومالية. في المقابل، ترتكز الدولة الحديثة على دستور أو عقد اجتماعي، ينظمان العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة على نحو شامل، إضافة إلى وجود سلطة مركزية مستقرة أو شبه مستقرة، وبنية مؤسسية ينبثق عنها سلطات ثلاث، تعمل بصيغة تكاملية وفق مبدأ تقسيم العمل، تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويتفرع عنها منظومة من المؤسسات التي تؤثر في مختلف الجوانب التنموية التي يحتاجها المجتمع[1].

يتضح من خلال النظر للتاريخ السياسي للصومال أن القبيلة لعبت– تاريخياً– دوراً مهماً في بناء التنظيم الاجتماعي والسياسي في الصومال، حيث كان حضورها بارزاً في عهد الممالك والسلطنات الصومالية التي سادت بين القرنين الخامس عشر والعشرين ميلادي، ومنها ممالك وسلطنات (أجوران وغيليذي ومجيرتين)[2]، التي وصفت بأنها كانت كيانات سياسية قبلية[3]. وقد ازداد دور القبيلة وحضورها في المشهد السياسي بعد وقوع الصومال تحت وطأة القوى الاستعمارية، التي استخدمت القبائل والعشائر كأداة وظيفية في إدارة الشأن الصومالي، وجعلت حكمها غير مباشر، من خلال إبقاء وتسييس النظام التقليدي القائم، وعدم تشجيع استحداث نظام سياسي جديد وفق أسس حديثة وعصرية[4].

عزّزت سياسة المستعمر في تكريس البنى التقليدية سواء الاجتماعية أو السياسية، من طغيان الثقافة القبلية في الصومال في مرحلة ما بعد الاستقلال، وقد كانت هذه السياسة مشتركة بين المستعمرين البريطاني والإيطالي، وإن كان هناك تفاوت نسبي بينهما، على الأقل ظاهرياً، في أسلوب الحكم والإدارة. كما أن التوجه البريطاني، الذي طرأ في أعقاب تغيّر موازين القوى وهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، لإدخال تحديثات على البنى السياسية في الصومال، والانتقال إلى الحكم المباشر، جاء متأخراً، ويعكس عدم الرغبة الجادة في مساعدة

---

[1] ديريه، 1996، 199– 200.

[2] للمزيد حول الممالك والسلطنات التي قامت على أرض الصومال يُنظر: (محمود، 2022، 43).

[3] المرهون، 2012، 255.

[4] ديريه، 1996، 201.

الصوماليين بإقامة نظام حكم مركزي، ينقل المجتمع الصومالي من حالة اللا دولة إلى حالة الدولة، ويساهم في تقدمهم نحو الديمقراطية[1].

يستدل على عدم جدية المستعمر البريطاني في عملية التحديث والبناء، من خلال قيامه بدعم التكوينات القبلية في إنشاء أحزاب سياسية[2]؛ لتكون واجهة جديدة لها، تعبّر عن هويتها القبلية الضيقة، بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة[3]، ومن أبرز الأحزاب التي ظهرت منذ مطلع أربعينيات القرن الماضي "اتحاد شباب أبجال، اتحاد بيمال، اتحاد شيدلي وموبلين، وحزبية ديجيل ومرفلة"[4]، وغيرها الكثير من الأحزاب التي نشأت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتي يُلاحظ من مُسمياتها الحضور القبلي الطاغي.

شكّلت البنية القبّلية للمجتمع الصومالي أحد عوامل عدم استقرار الحياة السياسية الصومالية بعد الاستقلال، وتعطيل تطور المسار التحديثي في البنى السياسية والاجتماعية، وهذا ما ظهر جلياً في ستينيات القرن الماضي، التي شهدت صراعاً "حزبياً" بين القبائل والعشائر، حيث تنافس ما يزيد عن 60 حزباً سياسياً في الانتخابات البرلمانية الثانية عام 1967، وكذلك ما يزيد عن 80 حزباً في الانتخابات الثالثة عام 1969، في خروج واضح على دستور عام 1961 الذي يمنع تكوين الأحزاب على أسس قبلية أو عشائرية، إذ كانت وسيلة الأحزاب في تحسين رصيدها الانتخابي وتحقيق الفوز، تعتمد على مقدار وعودها بخدمة المصالح القبلية والعشائرية الضيّقة. ومن أبرز الأحزاب التي كانت مؤثرة في الحياة السياسية، حزب وحدة الشباب الصومالي، المنبثق عن رابطة الشباب الصومالي التي نشأت عام 1943[5]، والذي استلم دفة الحكم خلال الستينيات من القرن العشرين[6].

---

[1] محمود، 2022، 42– 54.

[2] تجدر الإشارة إلى أن نشوء الأحزاب السياسية لم يكن مسموحاً به في أرجاء الصومال كافة قبل الحرب العالمية الثانية، وكان تعامل المستعمر مع الجنوب مختلفاً عن تعامله مع الشمال، وذلك تطبيقاً لسياسته الشهيرة في تعزيز الفجوة السياسية والتحديثية بينهما؛ ففي الجنوب نشأت الأحزاب السياسية منذ عام 1943، في حين كانت نشأتها في الشمال عام 1959. للمزيد يُنظر: (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 140).

[3] حسين، 2022، 12.

[4] المرهون، 2012، 225.

[5] للمزيد حول رابطة الشباب الصومالي يُنظر: (أحمد، 2019، 109).

[6] الفكي، 2018، 86– 88.

أدت حالة عدم الاستقرار تلك، في الحياة السياسية الصومالية، إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عموم الصومال، وانتشار الفوضى، وتدخل الجيش في العملية السياسية. وتجلى ذلك بوقوع الانقلاب العسكري الأول بالصومال، في أكتوبر من عام 1969، الذي منح الجيش بقيادة اللواء محمد سياد بري تولي مقاليد الحكم بدلاً من "المدنيين"، وهنا دخل الصومال فصلاً جديداً من حالة عدم الاستقرار، التي لازمت هذا البلد منذ الاستقلال[1].

بعد استلام العسكر للسلطة في مقديشو، ومحاولتهم تحييد النظام القبلي، والحد من تسييسه وتأثيره في الحياة السياسية، من خلال اتباع سياسات إقصائية وقمعية في التعامل مع القبائل، والترويج لفكر جديد، ذات طابع اشتراكي وقومي[2]، كأساس لبناء الدولة الصومالية، واكتساب الشرعية. لكن، كانت استجابة المجتمع الصومالي، ذات البنية القبلية الواسعة، لهذا الفكر ضعيفة، الأمر الذي عمّق من أزمة شرعية الحكم العسكري، وهذا ما دفعه إلى إعادة النظر في سياساته تجاه القبائل؛ حِفاظاً على السلطة، مما يؤكد على قوة البنية القبلية وتأثيرها في الكيان الصومالي، وعدم نجاح العسكر في تحييدها، تجسدت سياسته الجديدة في لجوء النخبة العسكرية الحاكمة إلى تغذية الانتماءات القبلية والعشائرية، ومنح القبائل والعشائر المرتبطة بها، لا سيّما بروابط الدم والنسب، امتيازات كبيرة في السلطة[3]. فأبناء عشيرة "الماريحان" التي ينحدر منها الرئيس سياد بري، وكذلك أبناء عشيرتي "الدولبهانتي والأوجادين" التي يرتبط بهما الرئيس بري بعلاقات النسب والقرابة، وهي عشائر تتبع في الأصل لقبائل "الدارود"، الذين تمتعوا بنفوذ كبير ومراكز رفعية في الدولة الصومالية[4].

تمكّنت القبائل الموالية للرئيس بري، لاسيّما المرتبطة به بعلاقة الدم والنسب، من التغلغل في المؤسسة العسكرية، وفي أوساط الجيش الصومالي، وهو ما أفقد هذه المؤسسة حياديتها ومهنيتها وتماسكها، وأفقدها كذلك ثقة العسكريين وولائهم، وضرب علاقتهم مع قياداتهم

---

[1] الفكي، 2018، 89– 90.

[2] ومن الملاحظ أن هناك قيادات في الجيش الصومالي قد تأثرت بالمد القومي– الاشتراكي التي سادت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في العالم العربي وأفريقيا، وبالتحديد في مصر. للمزيد يُنظر: (الفوال، 1993، 12– 13).

[3] تجدر الإشارة إلى أن أحد أهداف الانقلاب العسكري الذي قاده اللواء سياد بري كان تعزيز نفوذ عشيرته "الماريحان" في الجيش الصومالي. للمزيد حول أسباب تدخل الجيش في السلطة عام 1969 يُنظر: (أحمد، 2019، 110).

[4] مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 142.

العسكرية[1]. ومن الواضح أن هذا التغلغل القبلي أضعف العقيدة العسكرية لهذه المؤسسة، التي تعتبر مؤسسة رئيسة من مؤسسات الدولة، وأفقدها حياديتها وصفتها التمثيلية الجامعة، ودورها في بناء الدولة الحديثة.

ساهمت سياسات الرئيس سياد بري التمييزية، تجاه التكوينات القبلية والجهوية في الصومال، إلى تصاعد التيار المعارض لحكمه، لاسيّما بعد الهزيمة التي تكبّدها الصومال في المواجهة مع إثيوبيا في سبعينيات القرن الماضي. تصدر هذا التيار أبناء قبيلة "الاسحاق" البارزة في الشطر الشمالي من الصومال، والتي حُرمت من المشاركة السياسية، وكذلك من الموارد والمنافع الاقتصادية. ومع تطور هذه المعارضة واتساعها في ثمانينيات القرن ذاته[2]، ودخول الصومال في نزاعات داخلية، أوصلته عام 1988 إلى مرحلة صعبة، نتج عنها وقوع اشتباكات وصدامات، وصلت إلى حد قيام نظام بري بقصف مناطق شمالية يسكنها أبناء "الاسحاق"[3].

أحدثت سياسات الرئيس بري التمييزية والقمعية، انقسامات قبلية وجهوية في المجتمع الصومالي. إذ اتسع نطاق المعارضة ضد حكمه، ولم تقتصر على قبائل "الاسحاق"، أو على قبائل الشطر الشمالي فقط، بل شملت كذلك قبائل أخرى مثل "المجرتين والأوجادين"، كما شملت المعارضة أفراد من قبائل "الهوية"، وأفراد من قبائل "الدارود" التي تتوزع في الجنوب والوسط والشمال، ومع زيادة حدة الانقسامات، وتصاعد وتيرة العنف والقمع، لاسيّما بعد لجوء هذه القبائل إلى تكوين جماعات وتنظيمات مسلحة؛ استطاعت عام 1991 إسقاط الحكم العسكري بقيادة الرئيس سياد بري[4].

تسبب الصراع بين التكوينات القبلية والجهوية، على تقاسم السلطة والموارد، في تفكك مؤسسات الدولة الصومالية وانهيارها، وانتشار الفوضى في أرجائها كافة. كما تسبب ذلك في

---

[1] ديريه، 1996، 217.

[2] من الواضح أن هزيمة الصومال أمام أثيوبيا بين عامي 1977– 1978 كان لها تداعيات وارتدادات كبيرة في الداخل الصومالي، سواء على صعيد وقوع محاولات انقلابية ضد حكم سياد بري، أو على صعيد تنامي المعارضة القبلية وتطورها، وقد ظهر ذلك في نشوء جبهات أو حركات معارضة مثل (جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية 1978، الحركة القومية الصومالية 1981، الحركة الوطنية الصومالية 1989، المؤتمر الصومالي الموحد 1989). للمزيد حول هذه التكوينات المعارضة يُنظر: (فقيرة، 2002، 83– 84).

[3] أحمد، 2019، 114.

[4] علي، 2019، 45، 54.

اندلاع احتراب داخلي مرير بين التكوينات القبلية والعشائرية والحزبية، استغرق ثمانية عشر عاماً، وساهم في تعميق الانقسام بين هذه التكوينات، وتفكيك الكيان الصومالي إلى كيانات جهوية وقبلية صغيرة، كما حدث عندما أعلنت قبائل الاسحاق[1] انفصال الشطر الشمالي وقيام "جمهورية أرض الصومال" عام 1991[2]. كل ذلك دفع الصوماليين للتوجه نحو الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة، وباتت القبائل والعشائر والإثنيات الملاذ الآمن للفرد في ظل هذا الواقع المُعقّد، الذي أعاد الصومال إلى مرحلة اللادولة، ووضعها ضمن نماذج الدول الفاشلة[3].

قد تتمايز الصومال ككيان ومكون سياسي واجتماعي وإقليمي عن غيرها من الكيانات السياسية المستحدثة، ضمن النموذج الذي حكمته علائق الاستعمار والمستعمر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى الرغم من عدم غياب دور القبيلة في الحقبة الاستعمارية، التي جُيّرت لصالح سياسات المستعمر، نجدها في الحقبة الأولى للاستقلال وحكم العسكر عانت من محاولة صقلها وإذابتها، كمكون اجتماعي له خصوصياته وفعله وتأثيره في الحياة العامة للصوماليين. إلا أنها استعادت مركزية مكانتها ودورها فيما بعد ومن قبل العسكر أنفسهم، بمقاربة عامة لما كان في زمن الاستعمار، تحالفات قائمة على روابط الدم والنسب والتحالف مع القيادة العسكرية، يقابلها إقصاء واستهداف أولئك الذين لا تجمعهم هذه الروابط. إنها جدلية العلاقة في المجتمعات التي لا تذوب فيها الولاءات الفرعية في الهوية الجامعة للدولة "الحديثة" بسهولة، وهي بذلك تنتمي إلى سياق حكم النموذج العربي والعالم الثالث حتى يومنا هذا.

– نشأة الكيانية السياسية الصومالية "الحديثة"

نشأ الكيان السياسي الصومالي "الحديث" في نهاية الحقبة الاستعمارية، ككيان يُحاكي من حيث الشكل نماذج الحكم السائدة في الدول الأوروبية المستعمِرة له، وخاصة النموذجين

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن قبائل الاسحاق استغلت الصّدام الذي وقع في مقديشو، بعد سقوط حكم سياد بري، بين أبناء قبيلة الهوية لتنفيذ الانفصال والاستقلال من طرف واحد. إذ قوبل تنصيب علي مهدي رئيساً مؤقتاً للصومال بمعارضة شديدة من قبل زعيم المؤتمر الصومالي الموحد محمد فارح عيديد، وذلك بالرغم من انحدارهما من قبيلة الهوية، وعضويتهما في المؤتمر، وتحالفهما السابق لإسقاط حكم سياد بري. للمزيد يُنظر: (عيسوي، 2009، 141).

[2] علي، 2019، 54– 55.

[3] أحمد، 2019، 113.

البريطاني والإيطالي. إذ لم يترك المستعمر للصوماليين حرية تصميم واختيار نظامهم السياسي، وتحديد من يحكم، وكيف يحكم، ولصالح من يحكم، فما نتج على أرض الواقع كان نظاماً سياسياً مهندساً بقوالب استعمارية. يظهر ذلك جلياً في قيام المستعمر بصياغة منظومة القوانين والتشريعات التي حكمت العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة في الصومال، دون مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لهذا البلد، الذي جعلت منه بلداً تابعاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً لسياساته الخاصة[1]. ومن الواضح أن هذا التدخل الخارجي قد يُفسر جانباً مهماً من الأزمة المستدامة في بناء الدولة الصومالية "الحديثة".

بدأت مؤسسات الدولة الصومالية "الحديثة" بالتشكل بعد وقوع الصومال تحت نظام الوصاية الدولية خلال العقد الأخير ما قبل الاستقلال (1950– 1960). تولت إيطاليا في تلك الفترة مسؤولية الإشراف على تطوير البنى والهياكل الصومالية في الجنوب **(إقليم صوماليا)**؛ تمهيداً للاستقلال، وقد تُرجم ذلك في منح الجنوب الصومالي استقلالاً جزئياً أو حكماً ذاتياً. أما في الشمال، فقد كان المشهد مختلفاً، حيث لم تتبع بريطانيا[2]، كما أشارت الدراسة سابقاً، منهجاً بنائياً أو تطويرياً، واستخدّمت بدلاً من ذلك سياسة الحكم المباشر خلال الفترة الزمنية المذكورة آنفاً[3]. وعلى الأغلب أن هذا ما يفسر تخلّف البنى التحتية **(المؤسسية)** في الشمال، مقارنة بالجنوب.

أخذ النظام السياسي الصومالي، الذي تطور في عهد الوصاية، الشكل البرلماني أو النيابي، وهو ذات النظام الذي تبنته الصومال بعد نيل الاستقلال، عندما اتحد إقليمي الشمال والجنوب

---

[1] توريري، 1995، 111.

[2] يجدر التوضيح أن بريطانيا حاولت في أعقاب الحرب العالمية الثانية فرض وصايتها على جميع الأقاليم الصومالية، لكنّها فشلت في تحقيق ذلك بعد أن اختار أبناء الجنوب (إقليم صوماليا) إيطاليا كدولة وصية عليهم، نظراً لهزيمتها في الحرب المذكورة آنفاً. كانت ردة فعل بريطانيا على هذه الخطوة منح أثيوبيا إقليم أوجادين الصومالي عام 1950، ومحاولة ضم إقليم الشمال (إقليم صوماليلاند) إلى مجموعة الكومنولث، لكن قوبل هذا المقترح بالرفض من أبناء الشمال الذين اختاروا الوحدة مع الجنوب، وهنا حاولت بريطانيا تأخير استقلال الصومال لمدة عشر سنوات؛ كي تُضاف إلى الفترة التي كانت محددة للوصاية (1950– 1960)؛ وذلك حفاظاً على وضعها الاستعماري في اليمن، وهي الجهة المقابلة للصومال. راجع: (عيسى، 2016 392– 395).

[3] عبدي، 2014.

في دولة واحدة، وإعلان قيام الجمهورية الصومالية[1]. وقد استمر العمل به **(النظام البرلماني)** خلال فترة الحكم المدني 1960– 1969، فاتحاً الباب أمام التعددية السياسية والحزبية، وتفعيل الحياة السياسية الصومالية، وإجراء الانتخابات العامة، وتداول السلطة سلمياً[2]. وعلى الرغم من أهمية هذه التجربة السياسية بالنسبة للصوماليين، واختلافها عن تجاربهم السابقة، إلا أنها كانت هشة في مضمونها، ومحدودة في نتائجها، سواء في تحقيق الاندماج وجسر الهوة القبّلية أو الجهوية بين الشمال والجنوب، أو في مسار تحقيق قضايا المأسسة المواطنة والتنمية والاستقرار.

هناك عدة عوامل قد توضح الأداء الضعيف للحكم المدني في الصومال أهمها: الإرث الاستعماري، وطغيان العاملين القبلي والجهوي، وهو ما ظهر في تفرد الجنوبيين بالمناصب العليا بالجمهورية الصومالية، وضعف بنية الأحزاب السياسية، وحداثة تجربتها، وبحثها عن مصالحها الضيقة، وافتقارها إلى الرؤى والبرامج والاستراتيجيات الشاملة. هذا إلى جانب، احتدام الصراع على السلطة بين التكوينات الاجتماعية والسياسية، وهيمنة الحزب الواحد عليها **(حزب وحدة الشباب الصومالي)** خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي[3].

فشلت تجربة الحكم المدني في تثبيت دعائم النظام البرلماني، وتقوية مناعته الوطنية، من خلال توحيد الجهود كافة، وتوظيفها في بناء نموذج ديمقراطي، يُمكّن الصوماليين من بناء أمة ودولة صومالية حديثة. فالبحث عن السلطة ومنافعها وامتيازاتها كان الشغل الشاغل لغالبية النخب والتكوينات السياسية والاجتماعية، التي جعلت من السلطة هدفاً بحد ذاته، وسبباً مهماً في انقساماتها وصراعاتها البينية. وقد ازداد المشهد تعقيداً بتدخل الجيش في العملية السياسية، وانقلابه على الحكومة المدنية عام 1969، مستغلاً ضعف المؤسسات العامة، وضعف الأحزاب السياسية. أوقف هذا التدخل إمكانية التحول الديمقراطي في الصومال، وأنهى بذلك عهد التعددية والنظام البرلماني، وأدخل هذا البلد في أتون الحكم العسكري، والنظام الرئاسي ذات المضمون السلطوي[4].

---

[1] ديرسو، 2010، 15.

[2] عبدي، 2014.

[3] توريري، 1995، 54– 59.

[4] الفوال، 1993، 9– 11.

يمكن تقسيم فترة الحكم العسكري إلى مرحلتين: الأولى، مرحلة ما قبل حرب "أوجادين" مع إثيوبيا 1977– 1978، والثانية، مرحلة ما بعد الحرب وحتى سقوط حكم سياد بري عام 1991. فخلال المرحلة الأولى عزز الجيش من مركزية الدولة، وحاول تحييد وإضعاف البنى التقليدية، واستبدالها قسراً بأخرى أكثر حداثة؛ وهو ما أدى مع تراكم السياسات إلى انهيار التماسك الاجتماعي في الصومال، وفقدان النظام السياسي لقاعدته الاجتماعية الصلبة. فالصراع بين أصحاب التوجهات التقليدية والحداثة أدى إلى غياب الاستقرار، وغياب النماذج السياسية الشرعية، وقاد في فترات لاحقة إلى دوامة مستدامة من العنف والصراع والانقسام[1].

وعلى الرغم من تلك الأحداث، إلا أن نظام سياد بري تمّكن خلال هذه المرحلة من تحقيق قضايا مهمة، قد يُعتبر بعضها انجازاً، منها: اعتماد اللغة الصومالية ذات الحروف اللاتينية بديلاً عن اللغتين الإنجليزية والإيطالية، وتطوير البنى التحتية التعليمية، والحد من ظاهرة الأمية، والسيطرة على وسائل الإعلام، وتأميم العديد من القطاعات المهمة، مثل التجارة الخارجية، وبعض البنوك والمدارس الأجنبية. هذا إلى جانب، عضوية الصومال عام 1974 في الجامعة العربية، وبناء مؤسسة حزبية تمثلت في نشوء "الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي"، الذي شكّل واجهة سياسية للنخبة العسكرية الحاكمة[2].

وبالانتقال إلى المرحلة الثانية، فمن الواضح أن الصومال بدأ خلالها يتجه تدريجياً إلى الفشل. ظهر ذلك في تضافر مجموعة من العوامل، والتي تراوحت ما بين تصاعد عنف السلطة السياسية، وتسييس القبائل من جديد، وتفاقم الانقسامات والصراعات القبلية والعشائرية، واستفحال ظواهر الفساد مثل الواسطة والمحسوبية في علاقة الفرد والمجتمع والدولة، وتدني مستوى الدخل، وتعطّل مسار البناء، وتحويل الدولة إلى أداة قمع بيد فئات محددة في مواجهة المعارضين، مما جعلها **(الدولة)** طرفاً في الأزمة وليس الحل[3].

شهدت الصومال في العقد الأخير من القرن الماضي، بعد سقوط حكم سياد بري، فراغاً سياسياً ومؤسساتياً ودستورياً[4]، حيث فشل الصوماليون خلال تلك الفترة في إعادة بناء حكومة

---

(1) Marangio, 2012, 5- 6.

(2) الفوال، 1993، 12– 13.

(3) Menkhaus, 2006, 78- 80.

(4) عاشور، 2000، 167.

مركزية، تعيد ترميم وتوحيد البيت الصومالي الذي انهكته الحروب الأهلية والتدخلات الخارجية، وتتولى احتكار ممارسة العنف على كامل الأراضي الصومالية[1].

وعلى وقع حالة الفراغ تلك، وتنامي حضور التيار الإسلامي في أوساط المجتمع الصومالي، وهو ما يتماثل مع السياق العام الذي ساد في العالم العربي في العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي، نشأت المحاكم الإسلامية في الصومال عام 1994، للبتّ في المنازعات القائمة بين الأفراد وبين الجماعات، وذلك كبديل عن الجهاز القضائي الذي تعرض للانهيار كبقية مؤسسات الدولة. ومع اتساع نطاق عملها الجغرافي والإداري، وتحولها إلى قوة فاعلة على الأرض، وتوحدها في مطلع الألفية الحالية في كيان واحد؛ أصبحت هذه المحاكم مكوناً سياسياً بارزاً في الحياة السياسية الصومالية، حيث تمّكنت عام 2006 من الاستيلاء على السلطة في مقديشو. لم يكتب لهذه الحكومة الاستمرارية والنجاح، وذلك بالرغم من تمكّنها من فرض سيطرتها على معظم الأراضي الصومالية في جنوب ووسط الصومال، حيث أعاد صعود التيار الإسلامي أزمة إقليم "أوجادين" مع إثيوبيا إلى الواجهه من جديد، وهو ما قاد إلى تدخل أديس أبابا عسكرياً في الصومال، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، والإطاحة بالحكومة الإسلامية في ذات العام الذي تولت فيه الحكم[2].

بقيت الحالة الصومالية تراوح مكانها رغم التقدم الذي طرأ على صعيد المصالحات المجتمعية والسياسية منذ مطلع الألفية الحالية، وما تبعه من تشكيل حكومات انتقالية متعددة في مقديشو. فعدم فكفكة أزمات الصومال، وعدم بناء حكومة مركزية جامعة، تُعيد توحيد الكيانية الصومالية في دولة واحدة، جعل هذه الحكومات هشة وضعيفة، وذات قدرة محدودة على النجاح[3].

وقد يعود عدم النجاح في إعادة بناء الكيانية الصومالية إلى أمرين مهمين: الأول، تركيبة النظام السياسي، وآلية تصميمه. فمنذ توقيع اتفاقية جيبوتي بين القوى الصومالية عام 2000، باتت المحاصصة القبلية هي الآلية المتبعة في إشغال المواقع المختلفة داخل النظام السياسي،

---

[1] محمد، 2008، 103– 104.

[2] الزيات، 2010، 17– 18.

[3] محمد، 2013، 107.

على المستويات التشريعية والتنفيذية، وفق تفاهمات أفضت إلى معادلة قبلية تُعرف بِـ (4.5). إذ يتم بموجبها منح القبائل الأربعة الرئيسية[1] في الصومال 61 مقعداً لكل منها، من أصل 275 مقعداً تتشكل منها السلطة التشريعية، بمجليسيها النواب والشيوخ، وتُمنح بقية المقاعد، وهي 31 مقعداً للقبائل الصغيرة المُصنّفة أقلية. أما الأمر الثاني، فكان بتحويل الصومال من دولة بسيطة إلى دولة مركبة بعد تبني النظام الفيدرالي، وذلك تطبيقاً لاتفاق كينيا عام 2004، والذي قسّم الصومال إلى خمس ولايات، من ضمنها الأجزاء التي أعلنت أو تحاول الانفصال، مثل أقاليم (أرض الصومال، بونت لاند)[2]. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عام 2012 بعد المصادقة على الدستور الجديد، واختيار أعضاء جدد للبرلمان، وفقاً للمعادلة القبلية المتبعة (4.5)، وتشكيل الحكومة الفيدرالية الأولى، وقيام البرلمان بانتخاب رئيس جديد للصومال[3].

يُمكن القول: إن "المحاصصة القبلية والفيدرالية"، شكّلت عامل أزمة في إعادة بناء الكيانية الصومالية خلال الألفية الحالية. فتبني هذا المخرج دون النظر إلى الأبعاد المترتبة عليه، في ضوء الواقع الصومالي المعقد، أدخل هذا البلد في أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة. سياسياً، تقاسمت القبائل النظام السياسي الصومالي، مما أدى إلى "قبلنة" هذا النظام، وشرعنته دستورياً، وأفقده القدرة على تحييد البنى التقليدية، وبناء مؤسسة سياسية حديثة. أما اقتصادياً، فقد شكّل تبني الفيدرالية عبئاً اقتصادياً في ظل محدودية الموارد المتاحة، فتعدد السلطات والمستويات الإدارية والتنظيمية فاقم من الأزمة المالية التي تعاني منها الصومال. وبالنظر إلى الجانب الاجتماعي، فمن الواضح أن تبني المحاصصة القبلية والفيدرالية قد ساهم في تكريس الانقسام في المجتمع الصومالي، الذي يتسم ببنيته القبلية والعشائرية، ويُعاني كذلك من حالة عدم الاستقرار، إذ لم يأتِ نظام الفيدرالية كمحصلة لتفاعل مجتمعي داخلي، إنما كان

---

[1] يجدر التذكير أن القبائل الرئيسية في الصومال هي: (الدر، الاسحاق، الدارود، الهوية).

[2] تجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة أقاليم داخل الصومال منفصلة عن بعضها البعض، وهذه الأقاليم هي إقليم أرض الصومال في الشمال الغربي، وإقليم بونت لاند في الشمال الشرقي، وإقليم جنوب غرب الصومال الذي يتخذ من مدينة بيداوا مركزاً له، وإقليم جنوب وسط الصومال الذي يتخذ من العاصمة مقديشو مركزاً له. للمزيد حول هذه الأقاليم يُنظر: (علام، 2010، 180).

[3] عبد الحليم، 2012، 126– 127.

نابعاً من أطراف إقليمية، كانت تبحث عن مصالحها، ومصالح أمراء الحرب السابقين الذين أرادت احتوائهم[1].

شكّلت التجربة الصومالية وتفاعلاتها منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، نموذجاً يُحاكي سياق الإقليم العربي أو الأفريقي، بكل إشكالياته وتعقيداته العامة، والتي حكمت الكيانات التي خضعت للاستعمار الأوروبي خاصة، والأجنبي عامة. والصومال، وإن حاكى السياق العام، له خصوصيته التي تميزه عن غيره، وإن تقاطع معها، في هذه التجربة، التي اتسمت بتعثر الحياة الحزبية وتفكيرها أمام البنى التقليدية، وعدم قدرته على التخلص من هيمنة المُحدد القبلي، وما تكرّس من محاصصة له في بنية الكيان وتجاربه، وفشل محاولات تحييده من قبل مؤسسات الدولة "المحايدة" كالجيش والشرطة والقضاء. وما محاولة الدمج بين الشكل الفيدرالي للنظام كمخرج لأزمته الأخيرة، وعدم ثباتها أمام الجهوية والمحاصصة القبلية، إلا دليل على أن القواعد الناظمة للدولة بشكلها المحقق للاستقرار والاستمرار في المجتمعات التي لم تتطور ذاتياً وطبيعياً، لا تستقر أحوالها أو كيانيتها المرجوة.

▪ المطلب الثاني: عوامل خارجية

يُلاحظ من خلال تتبع التاريخ السياسي للصومال، أن التدّخل الخارجي كان، وما زال، عنصراً مهماً من عناصر أزمة بناء الكيانية الصومالية الحديثة. وهذا التدخل تعددت أطرافه بين إقليمية ودولية، وتنوعت أشكاله بين مباشر وغير مباشر، وتباينت أبعاده وأهدافه بين سياسية واقتصادية وأمنية وأخرى جيوسياسية، وتشابكت أهدافه بين المستعمر القديم والمستعمر الجديد[2]. تحاول الدراسة في هذه المساحة الضيّقة إبراز أهم الفواعل الخارجية المؤثرة في بناء الكيانية الصومالية، مركّزةً النقاش على دور الفاعلين الأمريكي والإثيوبي في الأزمة، مع عدم تجاهل دور الفواعل الأخرى الأقل تأثيراً في صيرورة الأحداث الصومالية.

برزت الولايات المتحدة كقوة فاعلة في الأزمة الصومالية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، رغم أهمية دورها خلال حقبة الحرب الباردة. فأفريقيا ومن ضمنها الصومال

---

[1] حسين، 2022، 14– 17.

[2] أبو فرحة، 2010، 368– 369.

تشكلان أهمية كبيرة للولايات المتحدة في سياق التنافس مع القوى الكبرى، سواء الشرقية أو الغربية، نظراً لما تتمتع به دول القارة من مزايا اقتصادية وجغرافية واستراتيجية، ويظهر ذلك على سبيل المثال في التنافس الأمريكي– السوفيتي على الصومال، ومنطقة القرن الأفريقي، ولاحقاً في التنافس الأمريكي– الفرنسي على جيبوتي والقرن الأفريقي. وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة في الحسابات الأمريكية بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، التي عززت من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الأفريقي، وذلك ضمن مساعيها لمحاربة ما تصفه بـ "الإرهاب"[1]، وكذلك لمواجهة ظاهرة "القرصنة" التي تُهدد الملاحة البحرية.

هنالك وقائع عديدة تبيّن الدور الأمريكي في حالة عدم الاستقرار، التي يُعاني منها الصومال، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن، منها قيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بدعم نظام سياد بري مالياً عام 1990، بمبلغ 20 مليون دولار، وذلك بالرغم من "المذبحة" التي ارتكبها هذا النظام في الفترة نفسها بحق المعارضين لسياساته القمعية والاقصائية، حيث أودت هذه المذبحة بحياة مئات الصوماليين المشاركين في تظاهرة مُنددة بالاعتقال السياسي بحق الإسلاميين في مقديشو. ومع تدهور الحالة الأمنية في أعقاب سقوط حكم سياد بري عام 1991، ودخول الصومال في أتون الحرب الأهلية، تركت الولايات المتحدة هذا البلد يواجه مصيره دون تدخل يوقف الأزمة[2].

بقي الصومال يواجه مصيره حتى نهاية عام 1992، أي حتى انتهاء الولايات المتحدة من رسم قواعد النظام الدولي الجديد، أحادي القطبية، وترتيب أوراق الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. ظهرت نتائج ذلك التحول في التدخل الأمريكي المباشر في الصومال عام 1992، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (794)، واصفةً تدّخلها بـ "إعادة الأمل"، حيث ساهم هذا التدخل في تعقيد المشهد السياسي والأمني داخل الصومال، ولم يكن الهدف منه تحقيق الشعار المرفوع "إعادة الأمل" أو دفع عجلة البناء، بل كان تحقيقاً لمصالح أمريكية خاصة في منطقة القرن الأفريقي، وتمكين طرف صومالي على حساب طرف آخر. فالولايات المتحدة لم تقف على مسافة واحدة من الأطراف المتصارعة كافة داخل الصومال، ممّا جعل تدّخلها بجانب الرئيس

---

[1] أبو فرحة، 2010، 369– 371.

[2] أبو دقة، 2018، 39.

الصومالي، علي مهدي، ضد قوات المعارضة، بقيادة الجنرال محمد عيديد، بالرغم من عضوية الطرفين[1] في المؤتمر الصومالي الموحد، عامل أزمة وليس عامل بناء أو حل[2].

ومع بروز متغيّرات أمنية وسياسية جديدة في الصومال والبيئة الدولية خلال العقد الأول من الألفية الحالية، والتي تتمثل في تنامي ظاهرة "التعصب"، ووصول الإسلاميين إلى الحكم، واتساع ظاهرة "القرصنة" في المحيط الهندي وخليج عدن، واجه الصومال مرحلة جديدة من التدخل الأمريكي؛ الذي أدى إلى إسقاط نظام الحكم الإسلامي **(المحاكم الإسلامية)** عبر دعم التدخل العسكري الإثيوبي المباشر في الصومال، وإحلال نظام حكم جديد لا يتناقض مع المصالح الأمريكية ومصالح الدول الحليفة في منطقة القرن الأفريقي[3].

أما المرحلة الحالية، التي يُمكن وصفها بالمرحلة الثالثة من التدخل الأمريكي في الصومال، والتي بدأت منذ بروز الأزمة اليمنية، ووصول جماعة أنصار الله الحوثية إلى الحكم، قد تُوصف بأنها مرحلة تحييد الصومال، وخلق حالة من الاستقرار النسبي في منطقة القرن الأفريقي، وذلك لضمان سلامة الملاحة البحرية في المحيط الهندي وخليج عدن، لاسيّما في ظل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها اليمن.

وبالانتقال إلى الدور الإثيوبي، يُلاحظ من خلال تتبع مسار التاريخ السياسي للدولة الصومالية أهمية هذا الفاعل ضمن الفواعل الخارجية، التي شكّلت عنصراً مهماً من عناصر أزمة بناء الكيانية الصومالية "الحديثة"، سواء في فترة ما قبل الاستقلال، أو في الفترات المختلفة التي أعقبتها، ولاسيّما بعد انهيار مؤسسات الدولة الصومالية عام 1991.

كانت إثيوبيا طرفاً فاعلاً في الأزمة منذ النشأة، حيث ساهمت في تفتيت الكيانية الصومالية، بجانب القوى الاستعمارية الأوروبية، بضمّها إقليم "أوجادين" خلال تسعينيات القرن التاسع عشر بدعم من هذه القوى. وفي إطار شرعنة عملية الضمّ، قامت أديس أبابا عام 1964 بتوظيف نفوذها في استصدار قرار من منظمة الوحدة الإفريقية، يؤكد على احترام الحدود "القطرية" التي رسمها المستعمر. هذا الاعتداء الإثيوبي على أراضي الغير، خلق حالة عداء كبيرة مع الصومال مجتمعاً ودولة، والتي لازمت علاقة البلدين منذ النشأة وحتى الآن، موقعةً

---

[1] تجدر الإشارة أن أحد أهم مسببات الأزمة بين مهدي وعيديد هو صراعهما على السلطة.

[2] فقيرة، 2002، 80– 92.

[3] بغدادي، 2010، 134– 135.

أزمات وحروب ومواجهات عسكرية عديدة بين الطرفين، ولاسيّما حرب عام 1964 وحرب عام 1977– 1978، وكذلك التدخل العسكري الإثيوبي ضد الجماعات الإسلامية عام 1997، وضد المحاكم الإسلامية عام 2006. وضمن سياسة إثيوبيا لإدامة حالة الضعف والانقسام في بناء الكيانية الصومالية، حفاظاً على مكتسباتها من الأراضي التي ضمّتها، لجأت إلى دعم الكيانات التي أعلنت أو تحاول الانفصال، مثل جمهورية أرض الصومال، ومنطقة بونت لاند في الشمال، هذا بالإضافة إلى قيامها بدعم وإيواء الحركات الصومالية المُعارضة والانفصالية[1].

حاولت إثيوبيا في إطار سياستها لتثبيت حدودها، وضمان ضعف الكيانية الصومالية، التفرد في إدارة عمليات التسوية التي جرت منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991، وإفشال أية جهود تتم دون إشرافها ورعايتها. وقد ظهر ذلك جلياً في مؤتمرات واتفاقات المصالحة الصومالية التي عقدت في القاهرة وجيبوتي خلال تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الحالية، والتي قوبلت برفض أديس أبابا لمخرجاتها[2].

يواجه الصومال انقساماً إقليمياً مؤثراً في عملية بنائه، يُضاف إلى انقساماته الداخلية، بين عدة محاور متنافسة ومتصارعة على الموارد، والموقع الجيوسياسي للصومال، ومنطقة القرن الأفريقي بشكل عام. المحور الأول تقوده إثيوبيا ومعها كل من كينيا وجيبوتي، وهذه الأطراف الثلاثة تتقاسم جانباً مهماً من أزمة نشأة الدولة الصومالية، إذ تسعى هذه الأطراف لتثبيت حدودها التي رُسمت على حساب الكيان الصومالي الكبير، وضمان بقاء هذا البلد ضعيفاً وهشّاً. أما المحور الثاني، الذي تقوده مصر ومعها كل من السودان وإريتريا، ووجود محاولات لضم جيبوتي، فهي تحاول الحفاظ على ما تبقى من الصومال كما هو بصيغته الحالية، وإيجاد موطئ قدم لها على المحيط الهندي، أو على خليج عدن وباب المندب، ومنع تغلغل لاعبين جدد في منطقة القرن الأفريقي، ويأتي ذلك كله في إطار التنافس المحتدّم بين القاهرة وأديس أبابا[3].

---

[1] دقاش، 2009، 50– 55.

[2] دقاش، 2009، 53– 54.

[3] موقع أسباب، 2024، 1– 3.

إن السياق الصومالي يُشير إلى توافق مصالح اللاعبين الخارجيين على بقاء حالة الهشاشة "المُنضبطة" في الصومال، وذلك لمنع قيام دولة قوية ذات مصالح ذاتية محددة الاتجاه، ولضمان استمرار المكاسب التاريخية، والحفاظ على الواقع الإقليمي الناجم عن تفاعلات هؤلاء اللاعبين.

استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن الكيانية السياسية الصومالية الغائبة، ترتبط بأزمة مركبة في علاقات الدولة الصومالية الداخلية والخارجية على حدٍ سواء. داخلياً، ترتبط الأزمة بالإرث الاستعماري "الثقيل"، وغياب التوافق السياسي بين التكوينات الصومالية، وضعف الشرعية السياسية، وغياب المأسسة، والتعثر الاقتصادي، وانهيار مؤسسات الدولة، وتداخل الأبعاد الأمنية والقبلية والجهوية والجيوسياسية. أما خارجياً، ترتبط الأزمة بالتدخلات الإقليمية والدولية، التي لازمت هذا البلد منذ النشأة وحتى تاريخه، وكانت عاملاً مساعداً في ضرب سيادته واستقلاله ووحدته، وتعزيز انقساماته الجهوية والقبلية والسياسية، وزعزعة استقراره السياسي والأمني.

فالإشكالية الأساسية في هذه الدراسة، أنه رغم مرور ثلاثة عقود ونصف على انهيار الدولة الصومالية، لم يستطع الصوماليون القيام بالبناء والوحدة المطلوبة لكيانهم السياسي، وذلك لبقاء استمرار تأثير العوامل الداخلية والخارجية في مسار الأزمة، ونظراً لكون المعالجة المطروحة تتركز على جانب مُحدد، دون ربط ذلك بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة ضمن عقد اجتماعي– سياسي جديد، يُعبّر عن مكونات المجتمع الصومالي كافة.

إنّ الدولة القومية التي تُعتبر الظاهرة الأوسع انتشاراً وقبولاً كأداة تنظيم للمجتمعات والأقاليم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً، وحتى معنوياً، قد تكون أفضل إبداعات البشر في العصر الحديث، إلا أنها لا يبدو قد خدمت شعوب وأقاليم خارج نطاق موطن ولادتها، كما الحال في كثير من المجتمعات والأقاليم العربية والأفريقية بشكل عام. فالصومال على سبيل المثال يُعد نموذجاً ساطعاً يُجسد كيف أن "الدولة القومية" التي تعتبر نموذجاً متطوراً للتنظيم السياسي، فشلت في توظيف مكنونات "الدولة القومية" **(الوطنية)** لأسباب، منها صومالية،

ومنها غير صومالية، نظراً لأن نوع الإرث الاستعماري الذي خضعت له الصومال شكّل البنية الأساسية للعمل السياسي والمؤسسي للدولة لاحقاً.

لقد ظلت بنية وهيكلية الكيان السياسي الصومالي الموروث استعمارياً، تحت وطأة عدم النجاح ومحاولات إعادة البناء والهيكلة انسجاماً مع الأوضاع السياسية والإقليمية وحتى الدولية، التي كانت على الدوام تؤثر على الصومال، الذي كان دائماً غير قادر على الصمود في وجه أبسط التحديات، سواء كانت محلية، أو إقليمية، أو عالمية. فعلى سبيل المثال لم يستطع الصومال أن يستقر، وأن تؤدي الدولة وظائفها المفترضة، أو تقوم بإصلاح وترميم ذاتها منذ انهيار مؤسساتها عام 1991 وحتى الآن.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ تبرز مجموعة من التوصيات التي يُمكن أن تُسهم في معالجة الإشكالية المطروحة ضمن مقاربة شاملة:

– يتطلب الخروج من الواقع الصومالي الراهن، توافق المكونات الصومالية على عقد اجتماعي– سياسي جديد، يُعبّر عن المصالح الوطنية الصومالية، ويؤسس لمرحلة جديدة من البناء والهيكلة والشراكة والوحدة، بما قد يُعيد للصومال مكانته الإقليمية والدولية "المأمولة"، ويحد من التدخلات الخارجية في الشأن الصومالي. ولتحقيق ذلك، تحتاج هذه المكونات إلى إجراء حوار وطني يستجيب للتحديات الماثلة أمام مستقبل الكيان الصومالي، في ضوء التطورات الإقليمية والدولية من جهة، والتطورات المحلية من جهة أخرى. فإصلاح ما هو قائم وبناء مؤسسات جديدة يتطلب رؤية توافقية لصياغة هوية جامعة بين المكونات الصومالية، القبلية والجهوية والعرقية، المستغلة من قبل قوى خارجية. هذه الهوية الجامعة توّحد العام، وتحافظ على الخصوصيات، حتى تستطيع التطور والتشكل والاستقرار لدى المكونات الصومالية، ليتمكن الصومال من استنهاض كيانه السياسي المستقر ذي الهوية المتماسكة.

– تعزيز الشرعية السياسية وإصلاح مؤسسات الحكم، من خلال الدخول في عملية سياسية شاملة تضم الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية والقبائل والمجتمع المدني، والتوجه نحو بناء

جهاز إداري مهني "غير مسيّس"، وبعيد عن المحاصصة القبلية والجهوية، بما يُعيد بناء الثقة في المؤسسات التي تخدم الفرد والمجتمع والدولة.

– هندسة نموذج اقتصادي محلي بشراكات دولية، يُركز على مكامن الفرص والقوة بالاقتصاد الصومالي، ويكون متدّرجاً وتراكمياً، ومرتبطاً بغطاء سياسي مؤسساتي إقليمي ودولي.

– عقد مصالحات وطنية وبناء السلم الاجتماعي، من خلال إطلاق مشروع مصالحة وطنية شامل، وذلك بهدف تعزيز العدالة الانتقالية، وإنهاء حالة العنف، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وتحويل المكونات الصومالية إلى عامل بناء وإسناد للدولة.

– تعزيز دور المؤسسات الإقليمية والدولية على حساب الدور الحالي "المصلحي" للدول والقوى الخارجية.

– استفادة الصوماليين من نماذج دول أخرى مرّت بتجارب مشابهة، وتمكنت من النهوض بواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والخروج من أزماتها الداخلية والخارجية.

لائحة المراجع

- أبو دقة، أحمد. 2018. "الصومال والأزمة الحقيقية". مجلة البيان، عدد 379 (ديسمبر): 38– 41.
- أبو فرحة، السيد علي. 2010. "الفاعل الخارجي في الصومال طبيعته ودوافعه وحدوده". المركز العربي للدراسات الإنسانية– مجلة البيان بالسعودية، التقرير 7: 367– 389.
- أحمد، محمد عبد الكريم. 2019. "الدولة الوطنية في الصومال: التحديات التاريخية ومساعي التعافي". مجلة المستقبل العربي، مجلد 42، عدد 490 (ديسمبر): 106– 124.
- أسباب. 2024. "مصر ترسل قوات لدعم الصومال ضمن تحرك واسع لمواجهة طموح إثيوبيا". موقع أسباب، ملف سياقات، العدد 198 (اغسطس). استرجع بتاريخ: 2025/6/2. https://shorturl.at/mrrFo
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. 2010. "الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية". مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 13، عدد 50: 127– 142.
- توريري، محمد علي. 1995. المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الصومال. القاهرة: مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

- جامع، عبدي عواله. 2010. المستقبل السياسي للصومال. أبو ظبي: سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- جيدي، عبد القادر معلم محمد. 2011. "أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء". مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية– مركز البحوث والدراسات الإفريقية، عدد 45: 199– 220.
- حسين، محمد عبد الرزاق. 2022. "معضلة مشروع بناء الدولة في الصومال: العراقيل والفجوات البنيوية". مجلة سياسات عربية، عدد 56 (أيار): 7– 23.
- ديرسو، سولومون. وبيروك مسفين. 2012. دراسات عالمية: الصراعات في أقاليم الصومال. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ديريه، حمد محمد. 1996. "الصومال: آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية". مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد 26 (ديسمبر): 195– 240.
- رشدي، داليا. 2016. "أبعاد ومتطلبات "إعادة بناء الدولة" بعد الصراعات". مجلة السياسة الدولية، عدد 206 (أكتوبر): 11– 17.
- الزعبي، علي زيد. 2011. "معايير فشل الدولة: دراسة نظرية وتحليلات سوسيو– سياسية مع إشارة إلى حالة اليمن". مجلة حوليات آداب عين شمس، عدد خاص: 257– 284.
- الزيات، محمد صفوت. 2010. القرصنة في القرن الإفريقي.. تنامي التهديدات وحدود المواجهات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
- صالح، محمود محمد عثمان وآخرون. 2022. "دراسة تحليلية في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بقياس الدولة الهشة". جامعة أسيوط: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، عدد 74 (مارس): 293– 328.
- صالح، هيثم فرحان. 2020. إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الطويل، فالح. 2012. "الصومال... أرض المجاعة والحروب". مجلة المنتدى، عدد 253/252: 131– 147.
- عاشور، عزمي محمود. 2000. "الصومال: إعادة بناء الدولة". مجلة السياسة الدولية، عدد 142 (أكتوبر): 167– 170.
- عبد الحليم، أميرة. 2012. "استعادة الدولة: خريطة طريق لبناء المؤسسات في الصومال". مجلة السياسة الدولية، مجلد 47، عدد 190 (أكتوبر): 126– 129.

- عبد الرضا، أسعد طارش. 2016. الدولة الفاشلة.. دراسة لحال الدول العربية الحديثة. بغداد: المكتب الهاشمي للكتاب الجامعي.
- عبد الرضا، أسعد طارش. 2016. الدولة الفاشلة: دراسة لحال الدول العربية الحديثة. العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي.
- عبدي، محمد إبراهيم. 2014. "الفيدرالية في النظام السياسي الصومالي مبرراتها وملامحها". مقديشو: ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني العلمي: "الحوار أسلوب حياة... نحو تأصيل ثقافة الحوار الوطني وتجذير خيار الوحدة، 29 سبتمبر – 3 أكتوبر.
- علام، عبدالله فيصل محمد. 2010. "انعكاسات التدخلات الخارجية على الصراع في الصومال: التدخل الأثيوبي 2006– 2008". جامعة أسيوط– كلية التجارة، المؤتمر العلمي الثاني لشباب الباحثين، رقم المؤتمر 2 (يونيو)، 159– 209.
- علي، عبد المنعم أبو إدريس. 2019. مدخل إلى القرن الأفريقي: القبيلة والسياسة.. الصومال، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- علي، محمد أحمد شيخ. 2007. "القبائل الصومالية: الأصل، البناء، والوظيفة". مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، عدد 38: 166– 185.
- علي، ناجي عيسى سالم. 2017. "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة: ليبيا أنموذجاً". جامعة بنغازي: المجلة الليبية العالمية، عدد 31 (نوفمبر): 1– 17.
- عيسوي، عطية. 2009. "الصومال أرض العجائب والمطامع والصراعات". مجلة المستقبل العربي، مجلد 32، عدد 366 (أغسطس): 141– 150.
- عيسى، إخويرة رمضان عمر. 2016. "الوضع السياسي في الصومال بعد الحرب العالمية الثانية". مجلة فكر وإبداع، مجلد 101: 389– 405.
- غليون، برهان. 2015. المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الرابعة.
- فقيرة، جلال إبراهيم. 2002. "الازمة الصومالية بين انهيار الدولة وتعثر جهود إعادة البناء". مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مجلد 6، عدد 6 (مارس): 80– 92.
- فقيرة، جلال إبراهيم. 2002. "الأزمة الصومالية بين انهيار الدولة وتعثر جهود إعادة البناء". المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون العصر، مجلد 6، عدد 6 (مارس): 80– 92.

- الفكي، خلف الله إبراهيم. 2018. "أثر الاضطراب في الحياة السياسية على الاستقرار في الدولة الصومالية 1969م– 2010م". عبده مختار موسى (مشرفاً). رسالة ماجستير منشورة، السودان: جامعة أم درمان الإسلامية.
- الفوال، نجوى أمين. 1993. "انهيار الدولة في الصومال". مجلة السياسة الدولية، عدد 112 (أبريل): 9– 25.
- فوكوياما، فرانسيس. 2007. بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام. المملكة العربية السعودية: للعبيكان للنشر، الطبعة الأولى.
- محمد، هيفاء أحمد. 2008. "الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها". مجلة المستقبل العربي، مجلد 31، عدد 354 (أغسطس): 103– 121.
- محمد، هيفاء أحمد. 2013. "الاستقرار في الصومال في ظل إقرار الدستور". المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 39– 40: 107– 119.
- محمود، أحمد إبراهيم. 2007. "حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية". مجلة شؤون عربية، عدد 129 (ربيع): 195– 207.
- محمود، صهيب. 2022. "فهم انفصال صوماليلاند: تأريخ تشكل الدولة الصومالية وإخفاقها (1960– 1991)". مجلة سياسات عربية، عدد 56 (أيار): 41– 66.
- المديني، توفيق. 2012. تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- مركز دراسات الوحدة العربية. 2000. "ندوة المستقبل العربي: الصومال.. إلى أين؟". مجلة المستقبل العربي، مجلد 23، عدد 262 (ديسمبر): 136– 180.
- المرهون، عبد الجليل زيد. 2012. "أزمة عجز الدولة وخطر إنهيارها: (3) حالة الصومال". بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز كارنيفي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية.
- هاي، كولن وآخرون (محرراً). 2019. الدولة نظريات وقضايا. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.

المراجع الأجنبية:

- Brimbeuf, Sara & Cynthia Rocamora. 2020. “Fragile States, Weak Institutions and Governance”. CiFE European Institute, (May). Link:

- https://www.cife.eu/Ressources/FCK/files/Executive_Trainings/CIFE_Fragile_states_Programme.pdf
- Foreign Policy. 2006. “The Failed States Index”, Foreign Policy, no. 154: 50-58.
- Grotenhuis, René. 2016. “Nation-Building and State-Building and the Challenge of Fragility”. In Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States, Amsterdam University Press: 73- 92.
- Marangio, Rossella. 2012. “The Somali Crisis: Failed State and International Interventions.” Istituto Affari Internazionali (IAI): 1- 19.
- Mariam, Mesfin Wolde. 1964. "The background of the Ethio-Somalian boundary dispute." The Journal of Modern African Studies 2, no. 2: 189-219.
- Menkhaus, Ken. 2006. “Governance without Government in Somalia Spoilers, State Building, and the Politics of Coping.” International Security 31, no. 3: 74–106.
- Osaghae, Eghosa E. 2007. "Fragile states". Development in Practice 17.4-5: 691- 699.
- Rotberg, Robert I. 2003. "Failed states, collapsed states, weak states: Causes and indicators." State failure and state weakness in a time of terror 1: 1- 25.
- Thürer, Daniel. 2008. "Failed State". Harward International Review (HIR): 1-8.